

بحث في الظلم الاستعماري

تاريخ: 26 تموز \ يوليو 2009, 10.12 بتوقيت أوروبا الوسطى

التمهيد

إن الكثير من الناس المقيمين خارج أوروبا أو الولايات المتحدة يعتبرون بلدانا مثل ألمانيا غالبا ما نوعا من "الفردوس" ومكانا حيث تُحترم حقوق الإنسان وكرامته وعنده ما يمكن وصفه بالحق في البقاء وهو الحصول على فرصة عمل والتعليم والسكن والخدمات الاجتماعية الأساسية إلخ.. وعلاوة على ذلك فيفترض من يهتم بفكرة الغرب هذه ومن يروج لها أن يجد هناك الناس كلهم المعاملة على أساس المساواة وأن تُفصّل مشكلة التمييز, لو وجد, إلى الحد الأدنى الممكن, خلافا عن كثير من البلدان الأخرى الواقعة في إفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية.

ولكن وفي واقع الأمر ثمة في الاتحاد الأوروبي ضوابط تميّز ضد بعض الأشخاص على أساس بلادهم الأصلية أو سماتهم الأخرى, الأمر الذي يمثل انتهاكا للقوانين الأوروبية والوطنية بما في ذلك المادة الأولى للدستور الألماني الذي يجيء فيه: "إن كرامة الإنسان ليست قابلة للمس بها..."

قد أصبح الملايين من الناس في كل أنحاء العالم يدركون أن هذه الوعود بالحقوق والكرامة ليست إلا وهم مرير وكذبة أخرى ووعده آخر غير موفي به, وحلقة من حلقات سلسلة طويلة من الإساءات والظلم طبعت بطابعها علاقات أوروبا والولايات المتحدة مع سائر بلدان العالم.

تُعتبر ألمانيا بلدا يمثل أفضل وجه أوروبا وأساؤها في نفس الوقت, ويتعلق الوجه الأسوأ بدور ألمانيا في المحرقة \ الهولوكوست بإبادتها المنظمة للملايين من الناس على قارة أوروبا كلها. أما الوجه الأفضل المزعوم فيخصّ تغلب ألمانيا على تراثها هذا من خلال مواجهة الماضي والتعامل معه كما يخصّ دور ألمانيا الجديد كالدافع الرئيسي عن حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم.

فيما يلي ببحتنا هذا سنبيّن أنّ المعايير الجديدة المذكورة أعلاه لا تُنفذ بكل بساطة أو أنّ, فيما يخصّ حقوق الإنسان على سبيل المثال, بعض الفئات من الناس يُستثنون ويُحرّمون من الحق في الخدمات التي غايتها احترام كرامة وإنسانية بني البشر كلهم لكي لا تُمسّ بهما أبدا.

في هذا المقال نعالج على وجه الخصوص مسألة قانون تحديد الإقامة, قانون "ريزيدينشفيخت" باللغة ألمانية. إن ألمانيا البلد الوحيد في الاتحاد الأوروبي الذي ينفذ قانونا كهذا خاصا بطالبي اللجوء, وذلك منذ إصداره عام 1982. ولا ينظّم قانون "ريزيدينشفيخت" إقامة طالبي اللجوء فحسب بل إنه يشكل سلاحا للقهر ورقابة تحركهم وليكفل أن يبقوا مخوفين في الأماكن المخصصة لهم أو أن يُعاقبوا إذا لم يلتزموا بهذا القانون.

ونقوم هنا بتحليل قضية فيليكس أوتو وهو طالب للجوء السياسي إفريقي الأصل وكامبروني بالتحديد.

يحكم الديكتاتور باول بيبيا الكامبيرون منذ 1982 بشكل قاس وبالدمع المباشر الاقتصادي والسياسي والعسكري من أصحابه للأمر الأوروبيين. وإن أي اعتراض على هذا النظام يواجه الاضطهاد القاسي فمن هنا إن الكامبيرون ليست ديمقراطية حسب المعايير الغربية أو معايير أخرى. فتحرم حكومة الكامبيرون مواطنيها من حقوقها مستخدمةً عمليات من الاغتيال والتعذيب والاعتقال تحت ظروف غير لائقة للبشر من أجل الاضطهاد ضد كل من يجرأ على الاحتجاج على هذا الظلم أو حتى من ألقى القبض عليه من قبل الشرطة لمخالفات تافهة.

وبسبب هذه الحكومة بالذات فرّ السيد فيليكس أوتو من البلاد سعيا إلى الحصول على حقّه في العيش. ولأن سفره أسفر عن دخول ألمانيا فقدّ قدم طلبه للجوء السياسي في هذه الدولة. ولكن ألمانيا لا تقبل إلا ب 1 % من إجمال طالبي اللجوء ومن هنا فلا عجب أنّ السيد أوتو واجه نفس المعاملة التي تواجه الكثير من اللاجئين في ألمانيا فرضت السلطات الألمانية طلبه للجوء قائلةً "إنه جليّ أنّ الطلب ليس له أساسا". ورأت السلطات أنه الحق بالنسبة إلى السيد أوتو أن يُرحّل إلى الكامبيرون من جديد حيث هو على كفّ الديكتاتور باول بيبيا, غير أنّ السلطات الألمانية رأت أن الكامبيرون مكانا آمنا لفيليكس أوتو. والآن ينتظر فيليكس أوتو ترحيله كما هو الحال مع الأغلبية الساحقة من اللاجئين البالغة 99 % . فطول فترة انتظارهم تمنعهم

السلطات من الشغل و - في واقع الأمر - أيضا من التعليم (باستثناء الأطفال) وتُجبرهم على العيش داخل معسكرات للاجئين الذي لا يجدون شيئا فيه إلا تكرّر "الأكل والنوم والأكل والنوم.. المتناوبين وهناك كثير من الناس الذين يسمّون هذه المعسكرات ب"السجون المفتوحة" أو "معسكرات الاعتقال". إضافة إلى ذلك لا يُسمح لطالبي اللجوء السياسي الخروج من المنطقة المخصصة المسموحة لهم بدون رخصة رسمية ولو يكون الخروج بلغ 10 أمتار ولا أكثر. أما احتمال الحصول على هذه الرخصة فتتوقف على الجهات المعنية تقديمها في أغلب الأحوال.

ويُسمّى هذا القانون القاضي بتحديد دائرة التحرك ب"واجب الاستقرار" ("رسيديئسفلِيخْت" باللغة الألمانية) أو "قانون تحديد الإقامة".

والآن اعتقلوا السيد فيليكس أوتو لحبس مدته 8 أشهر لأنه قد خالف قانونا لا يمكن اتهام مواطن ألماني بمخالفته أبدا. وصار يكابد 8 أشهر من الحبس لعدم التزامه بقانون يهدف إلى عزله ودمار نفسه. بيد أن فيليكس أوتو لا يُعاقب لأنه حقق حقه في حرية التحرك فحسب بل يتعلق هذه العقوبة أيضا ب"جريمته" المتمثلة في طلبه للجوء السياسي في ألمانيا أولا.

هل هو استنكار عام؟

إذا قام الأمريكيان والأوروبيون بتقدير الأوضاع في كوبا فكثيرا ما ينتقدون حكومة الجزيرة لانتهاكاتها لحقوق الإنسان وعدم منح الحرية للشعب. ويقول الكثير من الناس "إن كوبا ديكتاتورية". ويرى هؤلاء المنتقدون أن الأمر الأكثر بشاعة هو أن المواطنين محرومون من حريتهم للتحرك.

بعد مرور عقود عدّة كانت حكومات غربية تدعم فيها نظام إفريقيا الجنوبية العنصري (على المستويات السياسي والعسكري والاقتصادي)، أجبرتها مقاومة مواطني إفريقيا الجنوبية السود المظلومين - إلى جانب الحملات العالمية ضد إجراءات الحكومة الظالمة العنصرية وداعميها البيض - على الابتعاد عن نظام الأبارتهايد وعملياته الإجرامية. فكان نفي السود وعزلهم في المناطق "الهوملانْدس" من أبرز أوجه القمع ودمار الثقافة الإفريقية السوداء. ولم تهدف هذه ال"هوملانْدس" إلى عزل الناس وحجزهم في "غيتوهات" فحسب بل مكنت هذه السياسة النظام أيضا من التحكم في حريتهم للتحرك.

إن ألمانيا بلد دُمّرت بسبب إيديولوجيتها العنصرية والحرب التي تسببت فيها. وفي هذا العهد النازي رحّلوا النازيون المواطنين اليهود ووضعهم في الغيتوهات، قبل تخطيط "الحل النهائي" (بمعنى إبادة اليهود قطعيا) بكثيرة. وأصدروا قوانين جرّمت تحرك اليهود خارج المناطق المخصصة لهم وواجهتهم في هذا الحال غرامة أو حتى السجن. وتبعاً لتفسير راول هيلبيرغ مؤلف الدراسة "إبادة اليهود الأوروبيين" فإن إنشاء الغيتوهات كانت له خمسة أهداف رئيسة وهي:

- 1 - منع التخالط بين اليهود ومواطني ألمانيا الآخرين
- 2 - خلق بيروقراطية وإدارات يهودية ("مجالس اليهود")
- 3 - إجراءات التشخيص
- 4 - تحديد أماكن الإقامة المحتملة
- 5 - التحكم في حرية التحرك

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قسّمت الدول المنتصرة المحتلة ألمانيا إلى شطرين فسيطرت إنكلترا والولايات المتحدة وفرنسا على الشطر الغربي في حين سيطر الاتحاد السوفييتي السابق على ألمانيا الشرقية. وتجدر الذكر بأن تسمية الأوروبيين والأمريكان لهذا العهد ب"الحرب الباردة" غلط لأن ملايين من الناس خارج أوروبا وأمريكا دفعوا ثمن الحرب "الباردة" المتمثل في مصرعهم. وخلال هذه الفترة جرت معركة إيديولوجية بين الكتلتين الغربية والشرقية. في إطار هذه المعركة كان حكام الغرب يخاطبون رعاياهم قائلين إن نظام الكتلة الشرقية يحرم مواطنيه والألمان الشرقيين على وجه الخصوص من حريات عديدة بما في ذلك إمكانية الخروج من بلادهم. وحين سقط جدار برلين احتفل الألمان كلهم فرحا باستعادة حرية التحرك والسفر بين شطري ألمانيا المفصولين سابقا.

إن كل الحالات من الانتهاكات المذكورة أعلاه نددتها الحكومات والمجتمعات الغربية منادية بحقوق الإنسان رافضة منع الشعوب من حرية التحرك سواء كان داخل بلادها أم خارجها. ولكن درجة انتقاداتها قد تتعلق بمن هو الضحية.. ومن اللافت أيضا أنّ الأنظمة الغربية لم تعبّر عن استنكارها إلا بعد أن تمّ الإبادة الجماعية (في حال أوروبا) أو بعد أن كان المواطنون أنفسهم قاموا بالمقاومة وبعد التنديد الواسع من قبل مجتمعات العالم (في حال إفريقيا الجنوبية).

حقوق الإنسان.. للجميع؟

ناظرا إلى ما حدث من الإبادة الجماعية والدمار الناتج عن الحرب العالمية الثانية قررت القوى الغربية المنتصرة توقيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلى جانب الاتفاقيات لحماية اللاجئين وغيرها من الضمانات لحقوق الإنسان. وكان غرض هذه الوثائق حماية الناس الذين يتعرضون لخطر الاضطهاد أو، إذا وقع هذا الاضطهاد، منحهم الخروج من بلادهم والوصول إلى أمان

المنفى. ويشمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي قد وقعت عليه الولايات المتحدة وأوروبا النقاط التالية (إلى جانب نقاط أخرى):

المادة الأولى:

إنّ الناس كلهم أحرار ومتساوون في الكرامة والحقوق وذلك اعتباراً من المولد. ولديهم عقل وضمير وليقبلوا بعضهم البعض بروح الأخوة.

المادة السابعة:

إنّ الناس كلهم متساوون أمام القانون وفي الحق في نفس الحماية من قبل القانون وبدون تمييز.

المادة الثامنة:

لجميع الحق في التقدم بدعوى ويُعالج بشكل فعّال من قبل المحاكم الوطنية المعنية من أجل حصول المواطن على الحماية من عمليات تنتهك حقوقه الأساسية التي تضمنها الدستور أم القوانين.

المادة التاسعة:

إنّ الاعتقال أو الحبس أو الطرد إلى الخارج على نحو التعسف لأحد ممنوعة.

المادة الثالثة عشر:

لجميع الحق في التحرك الحرّ في داخل البلاد والاختيار الحر لمكان الإقامة.

المادة الرابعة عشر:

لجميع الحق في قصد اللجوء في بلدان أخرى والحصول عليه من أجل الحماية من الاضطهاد.

إضافة إلى ذلك ينصّ اتفاقية جينيف لشؤون اللاجئين (على صيغته المعدّلة بموجب "بروتوكول 1967") على تحديد مصطلح "اللجئ" كما يلي:

"إنه شخص مقيم خارج البلد الذي يملك جنسيته خوفاً، ولهذا الخوف أسس، من الاضطهاد بسبب عرقه أو ديانته أو انتمائه إلى فئة إثنية أو اجتماعية معيّنة أو عقائده السياسية؛ ولا يمكن له الاستعانة بحماية هذا البلد أو لا يريد ذلك بسبب المخاوف المذكورة؛ أو إنه شخص بلا جنسية مقيم، نتيجة لحوادث كهذه، خارج البلد الذي كان يُقيم فيه عادةً ولا يمكن له العودة إليه أو لا يريد ذلك بسبب المخاوف المذكورة."

إنّ هذه الحقوق "العالمية ولجميع البشر" أُعلن عنها، إلى حدّ كبير، كردّ فعل على فظائع النازيين ولضرورة المنع لحدوث مثل هذه الجرائم في المستقبل. ورغم ذلك فحُرم أغلبية الناس غير البيض (في اعتقاد مؤلّف هذا المقال هم الذين استعمرت أوروبا والولايات المتحدة بلداًهم) من هذه الحقوق. وبالتحديد حُرم هؤلاء الناس بالذات من الحقوق "العالمية" الذين كانوا يكابدون نتائج العمليات المبيدة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وذلك منذ عدة قرون. وتجدر هنا الإشارة إلى أن أوروبا والولايات المتحدة، في عام 1914، سيطرت على 85% من أراضي كرة الأرض سيطرةً مباشرةً. أما معظم بلدان إفريقيا فلم تستطع استعادة الاستقلال قبل أن مضى نصف قرن على هذا العام.

قبل الحرب العالمية الثانية انطلقت حركات الهجرة الرئيسية في العالم من البلدان المستعمرة وأدت إلى البلدان المستعمرة. فيما بعد ومع إعادة تنظيم العلاقات الدولية وعلاقات القوى والحدود في أعقاب الحرب، ظهرت حركات جديدة للهجرة العالمية. فأجبرت الحروب بمختلف أنواعها (الاقتصادية والسياسية والأهلية) التي شنت القوى الخارجية في بلدان الجنوب، على حجة "الحرب الباردة"، الكثير من سكانها على الفرار من وطنهم.

هوملاندس* عهد العولمة

(*بمعنى هوملاندس إفريقيا الجنوبية خلال فترة الابارتهايد)

يصحّ القول أن قانون تحديد الإقامة أمر خاصّ بألمانيا، غير أنه يجب علينا تفسير هذا القانون كظاهرة من ظواهر نزعة أوسع على مستوى العالم، حيث لا يُحرم الناس من الحق الإنساني في حرية التحرك فحسب، بل صارت الدول تتخذ تحركات الهجرة هذه حجةً لتوسيع إجراءاتها القمعية سواء في الداخل أم في الخارج. ولتفهم معنى هذا القانون الوحشي الساري المفعول في ألمانيا لا بدّ من أننا نأخذ خلفيته التاريخية في عين الاعتبار وبالشكل المناسب. فهذا هو الشرط لتحليل الجريمة ضد السيد فيليكس أوتو والإدراك أنها جريمة عنصرية.

أما العلاقات القائمة اليوم بين الشعوب والحضارات فهي بطبيعة الحال تقترب بعلاقات الماضي. فلا تعني الحقيقة، على سبيل المثال، أن عصر الاستعمارية قد أنهيت رسمياً على الإطلاق أنّ الهياكل والمناهج والإيديولوجيات التابعة لها، التي تبقت لمدة قرون عديدة، اختفت بكل بساطة. يميل الكثير من الناس، وعلى وجه الخصوص من استفادوا من هذه العلاقات الظالمة، إلى النسي

بأن ظاهرتي الاستعمارية والعبودية لم تقتصر على بعض الحوادث المنفرقة في عصر منحوس قد مضى منذ زمن طويل.

من جهة، معروف أنّ الاستعمارية قد انتهت رسمياً على القارة الإفريقية في النصف الثاني من القرن الماضي. ولم يحصل الكثير من الشعوب الإفريقية استقلالها إلا فيما بعد الحرب العالمية الثانية وكان عليها أن تكافح له كما لم يتم الفوز على نظام الابارتهايد بإفريقيا الجنوبية حتى عام 1994. ولكن نقطة أكثر أهمية هنا هي الملاحظة أن الاستعمارية المتسمة بالاحتلال المباشر قد ألغيت حقا في نهاية الأمر، ولكن الأساليب والعلاقات التابعة لها لا تزال موجودة.

ومن جهة أخرى تتضح خصوصا من خلال تحليل التطور التاريخي لعمليات الهجرة، طبيعة التواصل للأوضاع الاستعمارية فإنّ إجراءات غير عادلة مثل قانون تحديد الإقامة تمثل دليلا مقنعا على ذلك. أما تاريخ الهجرة منذ عهد العبودية والاستعمارية فيمكن اختصاره بشكل مبسّط كما يلي:

بدأ الأوروبيون توسيع سيطرتهم واستعمار العالم، لأنهم، من جهة، فرّوا من المجاعات والأوبئة (وكانت حكوماتهم الغربية لليوم تنصفهم بـ"لاجئي الاقتصاد" الذين لا يستحقون اللجوء السياسي) وطمحوا، من جهة أخرى، إلى الحصول على الذهب وثورات أخرى. في بعض المناطق مثل أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية طردوا السكان الأصليين من بلادهم عن طريق العنف وقتلهم أو استعبودهم أو أجبروهم على العيش داخل مناطق معزولة تشبه "الهوملاندس" في إفريقيا الجنوبية. في البعض الآخر من القارات، مثلا إفريقيا، لعبت إجراءات الطرد دورا أقل أهمية. رغم ذلك سرق المستعمرون البيض الأراضي الأفضل والثروات الطبيعية كما قادوا الحكومات و - أهم من ذلك - أيضا العسكر.

ثم أخذت هذه البلدان تحرر أنفسها من السيطرة المستعمرة المباشرة القائمة خلال القرن التاسع عشر والعشرين. بعد ذلك تعلق طبيعة الحكومات "المستقلة" بنوع علاقاتها مع أصحاب الاستعمار السابقين. بشكل عام يمكن القول أن، في بعض الأحيان، زعماء هذه الدول التي أعيد تأسيسها أو استحدثت تابعوا إطاعة المعتدين السابقين وأوامرهم، ما أدى إلى سياسة مضادة للمصالح الوطنية وبيع تصفية للثروات الطبيعية إلى البلدان الغربية. وفي الأحيان الأخرى حاولت بلدان الجنوب اتخاذ سبيل الاستقلال الحقيقي وتقرير المصير، ما أدى إلى مكابحتها للمقاطعات الاقتصادية والتدخلات العسكرية والانقلابات.

كيفما تطورت الأمور، إنّنا نلاحظ (بالقيل جدا من الاستثناءات) نفس النتائج: طُرد السكان من البلاد نتيجة للمجاعة والحرب، بدلا من استعمال الثروات الوطنية لتنمية البنية التحتية وإشباع احتياجات الشعب الرئيسة (وإنها نفس الاحتياجات عند الشعوب كلها). فضحت هذه الأنظمة بالاحتياجات والحقوق المشار إليها بشكل منظم، من أجل ميزانيات الجيوش المفرطة وسدّ الديون الخارجية الفاضحة (ونشير هنا إلى مفهوم "شنّ الحرب المزوج"). في الوقت نفسه كانت هذه الدول (على الأقل هي التي كانت مرتبطة بالكتلة الرأسمالية على النحو المفروض من الولايات المتحدة) تبتذل معظم جهودها الاقتصادية على تصدير المواد الخام إلى أسواق الولايات المتحدة وأوروبا ومنها الخشب والنفط والذهب والنحاس والكوبالت والكاكاو والفواكه. وفي المقابل كانت بلدان الجنوب تستورد المنتجات المصنوعة مثل البنزين وال"نيسكافه" والمأكولات المصنوعة.

قد أجبرت هذه السياسة الخاربية والمضادة للإنسانية أكثر فأكثر من الناس على الفرار من بلدانهم سعيا إلى الحصول على الحق في العيش. فردّت الدول الغربية، التي تعتبر نفسها دولا كريمة جدا وطوّرت أفكارا نبيلة مثل الإعان العالمي لحقوق الإنسان، سرعان ما بتغيير سياساتها الوطنية محدّدة حرية الناس للتحرك الذين فرّوا من البلدان المستعمرة ليجدوا ملجأ في الغرب. وظهر هذا التغيير عمليا بثلاثة أشكال: أولا شددت دول الغرب ضوابط التأشيرة؛ ثانيا جوّفت الحق في اللجوء السياسي إلى درجة تشبه إلغائه؛ وثالثا حرّضت وسائل الإعلام الغربية، إلى جانب الساسة، باستمرار على اللاجئين والمهاجرين واصفة إياهم بعبء على الأنظمة الاجتماعية وتهديد محتمل للمجتمع.

نلاحظ اليوم نتائج هذه السياسة بتفصيلها الرهيبة. فسواء في صحراء أمريكا الشمالية أم في مياه البحر الأبيض المتوسط، تقتل أنظمة الحدود للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية الآلاف من الناس حينما يقوم هؤلاء بالسفر إلى مكان الوهم الإجرامي المسمّى بـ"الفردوس". هكذا تجبر أوضاع اليوم الضحايا لأكثر من 500 عام من الاستغلال المستمر مستعمرين العالم أكثر فأكثر على البقاء في بلدانهم الأصلية وليس لديهم أملا في الحصول على الحق في البقاء، سواء في الوطن أم في الخارج. من ناحية أخرى تجبر هذه الأوضاع الملايين من الناس على العيش بلا أوراق. ويواجه هؤلاء معاملة وكأنهم مجرمون. فقد نجحوا في التغلب على الحواجز العسكرية تكون سنّت طريقهم. وفي نهاية المطاف يُحرم هؤلاء حتى من أبسط حقوقهم الإنسانية. وهناك أيضا ملايين من اللاجئين لا يحصلون على أية حماية واقعية ولا يجدون أي مكان يشكل لهم مأوى ويتعرضون للاضطهاد أينما يذهبون.

هل كان من الممكن حدوث مثل هذه المآسي الإنسانية العديدة المستمرة لو كان ضحاياها من البيض؟

قانون تحديد الإقامة في ألمانيا

كان قد أدخل النازيون الحكام لألمانيا ومناطق واسعة من أوروبا إجراءات معينة تهدف إلى التحكم في فئات المجتمع التي اعتبروها أدنى درجة. مثلا أرغموا اليهود كلهم على تعليق نجمة صفراء على ملابسهم. فلأنه غالبا ما لا يمكن التمييز بين هؤلاء والمنتمين مزعوما إلى العنصر "الأسطوري" الأري، سهّلت النجمة الصفراء للمواطنين وللشرطة تشخيصهم كيهود.

رغم هذه الحقائق لا يزال قانون ساري المفعول في ألمانيا يمنع اللاجئين من الخروج من الدائرة المخصصة لها. يُعرف هذا القانون "قانون تحديد الإقامة" (أو "ريسيدينستفليخت") وأصدرته، على صيغته الحالية، السلطات الألمانية عام 1982. ولا يلزم استعمال نجمة صفراء لتشخيص (أو لإهانة) الأشخاص المعنية لأن القانون يُنفذ غالبا ما على السود، بمعنى غير البيض.

تزعّم الجهات الرسمية أن يكون هذا القانون ضروريا لتمكّن من رقابة طالبي الجوء لمعرفة أين يُقيمون إذا طلبت محكمة حضورهم أو في حال إصدار قرار بترحيلهم. ومهما كانت حجج السلطات، في واقع الأمر يهدف القانون إلى تحديد تحركات طالبي اللجوء في ألمانيا أكثر من استهدافه لمعرفة مكان الإقامة. فتقوم الشرطة الألمانية بدوريات في محطات القطار ومحطات الباص كما المناطق الحدودية بين دائرتين أو محافظتين، لغرض تنفيذ القانون.

على الأرض، إنّ الأمر مثلما يجيء في القصة التالية (المبسطة):

يخاطر السيد "اكس" كل شيء ويقوم برحلة صعبة إلى ألمانيا لأنه يحاول البقاء ويسعى إلى الحصول على الحق في العيش. وعندما يدخل الأراضي الألمانية تسجّل الدوائر المختصة بصماته وقد تعتقله حتى وضعه في أحد معسكرات اللاجئين (التي تشبه سجونا بدون سقف) في بلدة من بلدات ألمانيا. وفي الكثير من الأحوال هي متمثلة في ثكن قديمة لجيش الشعب السابق (التابع لألمانيا الشرقية آنذاك) وتقع معزولة وسط الغابات.

ليس لدى السيد "اكس" تصريحاً بالعمل وليست لديه أية إمكانية لتعلم اللغة الألمانية. وتقول الجهات المختصة له إنه يجب أن يبقى داخل المنطقة المخصصة له ولا يُسمح بمغادرتها بدون حصوله على رخصة من الدوائر الحكومية. لا يوجد في المعسكر الذي يُقيم السيد "اكس" به أحد من بلده. وتعطيه قسائم بدلا من النقود عليه أن يشتري بها كل المأكولات. سبق للسيد "اكس" أن يكون مصابا بصدمة نفسية لأنه كان عليه أن يترك عائلته وأصدقائه ويقوم بالرحلة الخطرة إلى بلد بعيد مجهول، والآن أصبح يعاني من اكتئاب شديد أيضا نتيجة المعاملة المسيئة في ألمانيا.

ينجح السيد "اكس" أخيرا في التعرف على بعض الأشخاص من بلده الأصلي. يعيشون في مدينة أخرى ويدعونه لزيارتهم لمدة بعض الأيام ليستريح ولعدم بقائه داخل المعسكر دائما. ومن أجل عدم مخاطرة طلبه للجوء السياسي يذهب السيد "اكس" إلى شرطة الأجانب ليطلب رخصة رسمية لكي يمكن له زيارة أصدقائه. قد لم تُنح الدوائر الحكومية له إمكانية لتعلم اللغة الألمانية ولذلك يجد صعوبة شديدة في الحديث مع الموظفين المختصين. ولا يساعده موظفو المكتب لأنهم يصرون على المكالمة باللغة الألمانية فقط (حتى رغم قدرة السيد "اكس" على التكلم بأحدى اللغات الاستعمارية مثل الفرنسية أو الإنكليزية أو الإسبانية).

بلهجة خشنة والكثير من الكلام الذي لا يفهمه السيد "اكس" يوضحون له أنه ليس سائحا في ألمانيا بل طالب للجوء السياسي ومن هنا لا يمكن له زيارة الأصدقاء. فكان سيحصل على الرخصة اللازمة فقط في حالة الضرورة أو إذا تعلق الأمر بالذهاب إلى المحامي. وينصحونه بالخروج من مكتب الدائرة لألا يخاطر طلبه للجوء السياسي.

لكن السيد "اكس" لم يعد يتحمل الملل السائد في "السجن بدون سقف" وشتائم موظفيه وحالات الاكتئاب الشديد عند كل "الأجراء" الآخرين. لذلك يقرر أنه من الأفضل أن يقوم بزيارة أصدقائه بدلا من أن يصبح مجنونا في هذا المكان الرهيب. فيبدأ رحلته الأولى خارج الدائرة المسموحة له ولا يخمن بعد ما سوف يجري..

ويصل السيد "اكس" إلى المحطة الأولى حيث عليه أن يغير القطار وعنده خمس دقائق فقط ليجد رصيف القطار الآخر. يسمع ثرثرة قادمة من مكبرات الصوت ولا يفهمها. إنه مرتبك ويريد أن يسأل أحدا عن المساعدة لكنه يلقى فقط نظرات مليئة بالكراهة من المارة. لا يعرف ماذا يفعل ولذا يمشي على طول الرصيف متوجها إلى قاعة المحطة للاستفهام هناك عما هو قطاره الآخر. يزدحم المكان بالناس فينزل بسلم وإذا بشرطيين يقفان أمامه قائلين بالألمانية: "أوسفيس!". لا يفهم السيد "اكس" كلامهما وليس سبب سلوكهما العدواني جدا. فيقولان مرة أخرى: "أوسفيس! هات جوازك!"

إنّ السيد "اكس" مخوّف لا يدري ماذا يفعل. يظنّ أنهما يريدان النظر في أوراقه لكن السبب لا يتضح له فلم يفعل أي شيء سيء. المكان مليء بالناس ويحملق الجميع فيه. أخيرا يعطيها أوراقه الألمانية للهوية، فكانت قد أخذت الجهات الحكومية جوازه للسفر عند دخوله لألمانيا. وما هي إلا لحظات قليلة فيضعها في سيارة شرطة حيث عليه انتظار القطار الذي يُرجعه، يعني لن يزور أصدقائه بل تُعيده الشرطة إلى "السجن بدون سقف" حيث تنتظره عقوبة لأنه خرج من الدائرة المسموحة له.

يستغرق النظر في قضيتَه للجوء السياسي سنوات عدة. وخلال هذه الفترة يصبح الملل من تناوب الأكل والنوم ولا غير أمرا لا يُطاق. لذلك يقوم السيد "اكس" ببعض الرحلات خارج الدائرة المسموحة، فيعد تلقيه مرات ومرات رفضا لطلبه برخصة رسمية لم يعد يسأل عنها. ورغم أنه يسافر نادرا ما قد تراكمت الغرامات التي عليه أن يدفعها لهذه "الجرائم" المتمثلة في الخروج من المعسكر، لتبلغ مئات من اليورو. لأن شغلا عاديا ليس مسموحا له ولأنه يعيش على 40 يورو بالشهر فقط، ليس أمامه إلا خيارين: أداء الأشغال الشاقة في المعسكر أم الحبس بالسجن.

حتى بعد مرور عدة أعوام على هذا النحو لا تزال حالته القانونية تتمثل في "رخصة إقامة استثنائية مؤقتة" ("دولدونغ" باللغة الألمانية)، يعني تقبل الجهات الرسمية تواجده في ألمانيا فقط حتى انتهائها من تنظيم ترحيله. فقد قررت الحكومة الألمانية "أنه جليّ أنّ الطلب ليس له أساسا" وأنّ الرجوع إلى بلده الأصلي أمر آمن بالنسبة له. في نهاية المطاف أضع سنوات كثيرة قيمة من حياته هدرا ففي هذه الفترة كلها لم يُسمح له العمل ولا التعليم. يُرحّل إلى بلده الأصل عنوةً بمرافقة شرطين مقيّدا بالكلبش ويرجع بدون أية نقود وسيعاني إلى الأبد من الصدمة النفسية الناتجة عن سوء المعاملة له في ألمانيا "الديمقراطية".

الحرية لفيليكس أوتو!

إنّ معايير الغرب الأخلاقية (المزدوجة) المعلنة عن حقوق الإنسان وإصدار قوانين ضد التمييز تناقض بشدّة الواقع حيث تواصل الدول الغربية المعاملة المسيئة للناس من البلدان المستعمرة، وكأنهم أدنى درجةً وليس لديهم نفس الحقوق التي لدى أمرين الاستعمارية، وذلك بعد أكثر من 500 أعوام مضت على بدء الاستعمارية الأوروبية.

أما ألمانيا فتسبب سياستها العنصرية الهائلة في ابتعاد المجتمع أكثر فأكثر من حكم القانون مقدّمة رسالة واضحة لملايين من الناس مثل فيليكس أوتو قائلةً: "لا نرحّب بك هنا، وإذا بقيتَ رغم ذلك فسنعاقبك وسندمرك حتى تخرج أنت أم نطرديك نحن."

جميعنا وبدون استثناء نحن منتجات من نظام وحشي من الاضطهاد والقمع يطبع بطابعه حياتنا ونفوسنا. وجميعنا مقيّدون بأغلال هذه السيطرة المرعبة من العبودية والاستعمارية غير المكبوحتين اللتان لم تصبح أحرارا منهما بعد. فلا يوجد أحد حرّ منهما، إلا أننا مرتبطون بهذا النظام المرعب من مواقع مختلفة.

مهما كانت درجة اختلاف وجهاتنا للنظر إلى الأمر، نكون سنواصل هذه العلاقة بين المعتدي والضحية، يعني بين المستعمر والمستعمّر، طالما لم نواجه جديا الموضوع المتمثل في موقعينا المختلفين من الأغلال المشار إليها وفي كل هذا البؤس الإنساني غير الضروري على الإطلاق الناتج عنها، وطالما نحن (عند كل طرف من طرفي الأغلال) لم نتحد ولم نعمل بجدية وقدّر إمكاننا على كسر القيود رغم كل الصعوبات. فحتى هذه اللحظة لن يبقى فيليكس أوتو في السجن فحسب، بل سيتبعه آلاف آخرون مثله.

كيف نبدأ؟

الحرية لفيليكس أوتو

إنّ الإفراج عن السيد فيليكس أوتو أمر لازم. فكل يوم من جلوسه في السجن ليس فقط يوما آخر من حياته يُحرم منه، بل هو أيضا يوم آخر تنخر أغلاله نفسنا الجماعية. ويشكل اعتقاله جريمة ضد الإنسانية كما هو، في رأي مؤلف هذا المقال، جريمة ضد شخص على أساس لون بشرته، ناظرا إلى أنّ هذا القانون الألماني غير اللائق بالبشر يُنفذ فقط على غير البيض (وفي بعض الأحوال على الأوروبيين الشرقيين أيضا الذين بدورهم تعتبرهم النظرة العنصرية التقليدية أدنى درجةً). وبالتالي فإنّ الجريمة ضد السيد فيليكس أوتو جريمة عنصرية.

اعتقال السيد فيليكس أوتو متناقض مع كل المبادئ للديمقراطية وحكم القانون في دولة تحترم حقوق الإنسان. وفي الواقع تفرض الحكومة الألمانية ضوابط عنصرية لأنها تريد أن تجعل عمليات التفتيش من قبل الشرطة لأشخاص من المحتمل (حسب منظرهم) أن ينتهكوا هذا القانون الهائل (وفق تقدير المؤلف، يعني كل الأشخاص غير البيض والسود على وجه الخصوص) أمرا شرعيا ومقبولا.

بدلا من التقدم نحو عصر جديد ليس عبء العبودية والاستعمارية فيه إلا ظاهرتين تاريخيتين يهّم ذكرهما من أجل تفهّم ما هي حقوق الإنسان وما هو الظلم الوحشي، تُظهر لنا إجراءات مثل قانون تحديد الإقامة بشكل واضح الحقيقة المؤلمة أنّ هذه العقلية والإجراءات التابعة لها لم تنته أبدا، بل أنها تغيّرت فقط.

إلى متى سنقبل استمرار كل ذلك؟